وكالات الامم المتحدة الاقتصادية المتخصصة
والنشاط الاقتصادى للامم المتحدة(١)

الدكتور حامد السايح
رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى

تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة فى مؤتمر سان فرنسيسكو فى ٢٦ يونيو عام ١٩٤٥ بحضور خمسين دولة ومنذ ذلك التاريخ وتعمل تلك الهيئة الدولية جاهدة وفى اصرار على تحقيق الأهداف التى انشئت من اجلها وقد وصل عدد الدول الأعضاء فى هذه المنظمة الدولية حتى ابريل عـام ١٩٧٢ الى ١٣٢ دولة .

ويؤكد ميثاق الامم المتحدة على احترام الحقـوق الاساسية للانسـان وينادى على ضرورة الاهتمام باحترام القوانين الدولية والنهوض بالشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا عن طريق التعاون الدولى .

وسحدد اهم اغراض الأمم المحدة فى :

— المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

— تنمية العلاقات الودية بين الامم .

— التعاون الدولى على حل المشكلات العالمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية والعمل على تعزيز احترام حقوق الانسان وحـريـاته الأسـاسية .

— تنسيق جهود الأمم فى سبيل ادراك وتحقيق هذه الاهداف المشتركة.

وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر الاعلان العالمى لحقوق الانسان وابرز من بين هذه الحقوق (فى المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ **حق الانسان فى العمل وان لكل شخص بصفته عضـوا فى المجتمع الحـق فى الضمانـة الاجتماعيه وفى ان تحقق بواسطة المجهود القومى والتعاون الدولى وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى لا غنى لهـا لكرامته والنمو الحر بشخصيته .**

وتتكون الأجهزة الرئيسيه للامم المتحدة من :

١ — الجمعية العامة General Assembly :

ويحق للجمعية العامة مناقشة كل ما يرد فى الميثاق أو يتعلق بسـلطات ومهام أى من اجهزة المنظمة ، ومن بينها المسائل المتعلقه بالتعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعيه والثقافية والتعليمية والصحة .

---

(١) محاضرة القيت بدار الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى و الاحصاء والتشريع .

وتزاول الجمعية العامة اعمالها عن طريق سبع لجان اساسية مكونة من ممثلين من جميع الأعضاء وهى :

- اللجنة السياسية .
- لجنة الشئون الاقتصادية والمالية .
- لجنة الشئون الاجتماعية والانسانيه والثقافية .
- لجنه شئون الوصاية .
- لجنة الشئون الادارية والميزانية .
- لجنة الشئون القانونيه .
- اللجنه العامة .

٢ ــ مجلس الامن Security Council

٣ ــ المجلس الاقتصادى والاجتماعى Economic and Social Council (ECOSOC)

يعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى بتفويض من الجمعية العامة فى سبيل توجيه وتنسيق انشطه المنظمة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ووكالاتها المتخصصة .

ويقوم المجلس باعماله عن طريق لجان أساسية ولجان فرعية وهيئات اخرى متنوعة .

ويتبع المجلس المذكور اللجان العاملة الآتية :

- لجنة الاحصاء .
- لجنة السكان .
- لجنه التطور الاجتماعى .
- لجنة حقوق الانسان ــ وتتفرع منها لجنة منع التمييز العنصرى وحماية الأقليات .
- لجنة مركز المرأة .
- لجنة المخدرات .

ويتبعه ايضا اربع لجان اقتصادية اقليمية هى :

- اللجنة الاقتصادية لاوروبا .
- اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى .

ــ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .
ــ اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

كما ينبع المجلس عدد من اللجان والهيئات الفرعية الأخرى مثل :

لجنة الاسكان والبناء والتخطيط ، اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، ويجوز له استشارة المنظمات غير الحكومية فى المسائل المتعلقة بها والتى تدخل فى اختصاصه .

٤ ــ مجلس الوصاية

٥ ــ محكمة العدل الدولية

٦ ــ الامانة العامة

واذا كان عنوان بحثنا هو الوكالات الاقتصادية للامم المتحدة فاننى ارجو بادىء ذى بدء ان أوضح مقدما النقاط التالية : ــ

اولا : ان هناك من بين منظمات الامم المتحدة ــ غير الوكالات المتخصصة ــ ما يقوم بمهام اقتصادية بالدرجة الاولى وبشكل مباشر على الصعيد الدولى ومن هذه المنظمات :

١ ــ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
٢ ــ برنامج الامم المتحدة للتنمية	UNDP
٣ ــ منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO
٤ ــ برنامج الغذاء العالمى	WFP
٥ ــ معهد الامم المتحدة للتدريب والبحوث	UNITAR
٦ ــ صندوق الامم المتحدة للطفولة	UNICEF
٧ ــ وكالات الامم المتحدة للاعانة والتشغيل	UNRWA

وان كان هذا البحث لا يتسع ليشمل كل هذه المنظمات واللجان بالاضافة الى الحديث عن الوكالات الاقتصادية المتخصصة فانى لا ارى سبيلا الى تجاهل بعض هذه المنظمات ذات الاهمية الكبيرة فى حياة الدول النامية وبالتالى سوف لتناول بعضها فى هذا البحث .

ثانيا : يبلغ عدد ما يطلق عليه اسم الوكالات المتخصصة التابعة خمس عشر وهى :

١ ــ الوكالة الدولية للطاقة الذرية	IAEA
٢ ــ منظمة العمل الدولية	ILO

٣ — منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	FAO
٤ — منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	UNESCO
٥ — منظمة الصحة العالمية	WHO
٦ — صندوق النقد الدولى	IMF
٧ — هيئة التنمية الدولية	IDA
٨ — البنك الدولى للانشاء والتعمير	IBRD
٩ — مؤسسة التمويل الدولية	IFC
١٠ — منظمة الطيران المدنى الدولية	ICAO
١١ — اتحاد البريد العالمى	UPU
١٢ — الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية	ITU
١٣ — المنظمة العالمية للارصاد الجوية	WMO
١٤ — المنظمة الحكومية الدولية الاستشارية للملاحة البحرية	IMCO
١٥ — الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)	GATT

وغالبية هذه الوكالات تقوم بأعمال تتصل بالحياة الاقتصادية بطريق مباشر أو غير مباشر فلاشك مثلا ان منظمة العمل الدولية بما تسديه من خدمات على الصعيد الدولى فى مجال العماله والعلاقات العمالية تؤدى خدمات اقتصادية واجتماعية من الدرجة الاولى . كذلك منظمة اليونسكو بمساهمتها فى تحسين جهود التربية والتعليم والثقافة تساهم فى تحسين نوع الانسان وبالتالى زيادة انتاجيته . ومنظمة الصحة العالمية بمعاونتها فى مجالات الصحة البدنية والفعلية لاشك تؤدى خدمة اقتصادية كبرى . ورغم ذلك فان هذا البحث لن يتسع لشمول كافة هذه الوكالات بل سيقتصر على ما يعمل منها فى المجال الاقتصادى بشكل مباشر وواضح . وان كنا قد نلمس بعضها فى الحديث عن علاقات الامم المتحدة بجمهورية مصر .

ثالثا : مع وضوح النصوص الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان بشأن التكافل والتعاون الدولى لتحقيق التقدم الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة فاننا نبالغ لو قلنا ان الامم المتحدة واجهزتها المختلفة قد أولت فى سنى حياتها الأولى موضوع التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية أولى اهتماماتها .

ولم يكن هذا الوضع مستغربا بل ان له خلفياته ومبرراته المنطقية . فقد انشئت الأمم المتحدة والعالم يخرج لتوه من حرب طاحنة على من يخرجها الغالب والمغلوب على السواء لذلك كان التركيز الأول على تعمير ما خربته الحرب واعطاء اعلاة بناء الدول الاوربية المنهارة الاولوية الاساسية على ما عداها .

ومن جهة اخرى لم يكن لمجموعة دول العالم الثالث التى نطلق عليها حاليا « الدول النامية » صوت مسموع بل ويكاد ينعدم هذا الصوت اطلاقا

عند تأسيس هيئة الامم المتحدة حين كان اغلب دول العالم الثالث لا زال يرزح تحت نير الاستعمار ولم تكن ممثلة اصلا فى الامم المتحدة فى ذلك الحين. فقد بدات حركة التحرر الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت فى الخمسينيات والستينيات وكان من نتيجة ذلك ان زاد عدد الدول الاعضاء فى الامم المتحدة من خمسين دولة الى ١٣٢ دولة حاليا اغلبيتها الساحقة من دول العالم الثالث النامية .

فلا غرو والحالة هذه ان نجد مثلا ان النصيب الاغلب من قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير كان يوجه الى الدول التى خربتها الحرب فى اوربا واليابان ولم يكن نصيب الدول النامية او الدول الفقيرة يعتد به بل ان معونة مارشال الكبرى Marshall Plan وجهت اساسا من امريكا لاعادة بناء اعدائها السابقين فى اوربا .

والواقع ان الفكر العالمى بدا فى الاتجاه نحو معالجه مشاكل التنمية فى بلاد العالم الثالث فى النصف الثانى من الخمسينيات بعد ان استكمل تعمير واعادة بناء الدول التى خربتها الحرب وبعد ان بدات اصوات الدول الناميه فى الارتفاع بمجرد أن انزاح عن اغلبها كابوس الاستعمار وتسلمت مقاليد أمورها وانتقلت اليها مباشرة مسئولية رفع مستوى معيشة سكانها وقد هالها الغبن الشديد الذى حاق باهلها وبمواردها نتيجة لسنوات طويلة من اهمال الاستعمار لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية والتجاهل التام لرفاهيه الشعوب وحقوقها فى العيش الكريم من جانب الغزاة .

وقد انعكس هذا التيار الجديد على الفكر الدولى وبالتالى على اجهزة الامم المتحدة ذاتها فشاهدت السنة الاخيرة من الخمسينيات مداولات عديدة على الصعيد الدولى اسفرت فى النهاية عن انشاء عدد من المنظمات التى تعتبر من اهم منظمات الامم المتحدة اثرا فى حياة الدول النامية .

وقد تجلى اهتمام الامم المتحدة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واضحا فى عقد الستينيات الذى خصصته الجمعية العامة فى عام ١٩٦١ كعقد الامم المتحدة للتنمية وكان من اهدافه الرئيسية تحقيق معدل نمو مقداره ٥٪ من اجمالى الدخل القومى فى الدول النامية .

وقد شجع هذا القرار على بذل الجهود الوطنية والدولية واسفرت الستينيات عن تحقيق هذا المعدل او ما يقرب منه فى الكثير من الدول النامية ، مما ادى بدوره الى تخصيص السبعينيات كعقد الامم المتحدة الثانى للتنمية وقد ارتبطت اهدافه الاقتصادية بكثير من الاهداف الاجتماعية .

وفى سبيل ذلك اتجهت الامم المتحدة عن طريق منظماتها ووكالاتها الاقتصادية المتخصصة الى تقديم العون للدول النامية فى مجال اعداد خطط شاملة للتنمية ، والعمل على زيادة موارد هذه الدول من الصادرات والاستثمارات الخارجية ، كما أولت اهتماما متزايدا بالتنمية الصناعية وحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية .

وفى هذا الضوء فانى سوف أركز فى الجزء الوصفى من هذا البحث على هذه البرامج والمنظمات والوكالات المتخصصة الاقتصادية والتى انشأتها الامم المتحدة استجابة للارتفاع المتزايد لأصوات الدول النامية وتحقيقا للحاجة الملحة التى ظهرت وتبلورت على الصعيد الدولى للتكافل والتعاون الدوليين فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم انتقل بعد ذلك لأتناول ببعض التفصيل عرض للتعاون بين أجهزة الأمم المتحدة المختصة وجمهورية مصر فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١ ــ البنك الدولى للانشاء والتعمير (ومقره واشنطن) : IBRD

انشىء البنك الدولى فى ١٩٤٥/١٢/٢٧ لتقديم القروض اللازمة للتنمية الاقتصادية كما يشجع على النمو المتوازن للتجارة الدولية والاحتفاظ بتوازن موازين المدفوعات . ويقوم البنك بمنح القروض الى الدول الأعضاء والأقاليم التابعة لها وكذا الى المؤسسات الاقتصادية الخاصة فى هذه الدول بشرط ضمان الحكومات . وقد بلغت جملة القروض التى قدمها البنك منذ انشائه حتى عام ١٩٧١ حوالى ١٦ مليار دولار تم توظيف الجانب الأكبر منها فى مشروعات الطاقة والنقل والصناعة والزراعة وتنمية الثروات الطبيعية .

٢ ــ مؤسسة التنمية الدولية (ومقرها واشنطن) : IDA

وقد تولى البنك الدولى انشائها فى عام ١٩٦٠ لتقديم القروض بشروط أيسر من شروط منح القروض التقليدية للدول النامية بعد أن تبين أن عددا كبيرا من الدول النامية لا يمكن لاقتصادياتها ان تتحمل الاعباء المالية الكبيرة التى يستلزمها تمويل التنمية،على الأقل فى مراحل النمو الأولى ، أى أن المؤسسة تمارس أهداف التنمية التى يقوم بها البنك الدولى وتكمل نشاطه ، بتقديم قروض دون فوائد ، تمتد على أقساط طويلة تبلغ خمسين سنة . وقد بلغ مجموع الأموال التى ارتبطت بها المؤسسة حتى عام ١٩٦٩ حوالى ٢٢٩١ مليون دولار .

٣ ــ مؤسسة التمويل الدولية (ومقرها واشنطن) : IFC

وقد انشئت فى يوليو ١٩٥٦ ، ومنذ ١٩٥٧/٢/٢٠ أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . ومع أنها مرتبطة بالبنك الدولى ارتباطا وثيقا ــ اذ انه يديرها ــ الا ان لها شخصية قانونية مستقلة كما أن أموالها منفصلة عن أموال البنك . وهى تعمل على التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية عن طريق توظيف الأموال فى المشروعات الخاصة دون اشتراط ضمان حكومى والعمل على تجميع فرص الاستثمار ورأس المال الخاص والخبرات الادارية والحث على توظيفها فى المشروعات الانتاجية بالدول النامية . وقد بلغت التزامات المؤسسة حتى نهاية عام ١٩٦٨ حوالى ٢٧٧٫٩ مليون دولار فى ١٥٩ مشروعا تقع فى ٣٩ دولة .

٤ — صندوق النقد الدولى (ومقره واشنطن) : IMF

انشىء الصندوق فى ١٩٤٥/١٢/٢٧ وهو يهدف الى تشجيع التعاون النقدى الدولى وتوسيع التجارة الدولية وحل المشاكل المتعلقة بهما والعمل على الاستقرار النقدى ومنع التنافس على تخفيض العملة . كما انه يعاون على قيام نظام للدفع متعدد الأطراف مما ييسر على الاعضاء عقد الصفقات النقدية . ويقدم الصندوق مشورته للدول فى حل مشاكلها المالية ، وتلك المتعلقة بموازين المدفوعات والتضخم وفرض القيود على النقد الاجنبى . وقد بلغ رصيد الصندوق من الموارد ما قيمته ٢٢ مليار دولار من الذهب والعملات قام بدفعها اكثر من مائة دولة (فى عام ١٩٧١) .

٥ — برنامج الامم المتحدة للتنمية : UNDP

وفى سنة ١٩٥٩ انشىء الصندوق الخاص Special Fund ثم تطور الى برنامج الامم المتحدة للتنمية سنة ١٩٦٥ United Nations Development Programme وقد استوعب هذا البرنامج المعونة الفنية الذى انشأته الأمم المتحدة سنة ١٩٥٠ وقد لخص مستر Paul G. Hoffman مؤسس الصندوق ومدير البرنامج حتى العام الماضى اهداف البرنامج وسياسته فيما يلى :

(من الخطبة التى القاها فى حفل توديعه فى ١٩٧١/١٠/١٤) .

". The underlying cause of poverty in the low-income nations was not a lack of resources. Rather it was a failure to realise the potentials of the natural wealth and human talents at the disposal of those countries. It seemed to me, therefore, that there was an urgent need for a large-scale programme specifically designed to help the developing nations make progressively better use of their vast latent power to speed their own progress."

وهذه الفلسفة فى حد ذاتها سليمة اذ ليس من المعقول ولا من الممكن ان يقوم أى جهاز فى الامم المتحدة او غيرها باعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بلاد العالم الثالث . بل الممكن هو مساعدة هذه الدول على تفجير قوى التنمية الكامنة من طريق التعريف بالموارد والتعاون فى خلق الجو المناسب والعناصر الأساسية للتنمية . ثم تدريب القوى العاملة للقيام والاستمرار باعباء النمو .

ويمثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية اكبر واهم سبيل لتقديم المساعدات الفنية متعددة الأطراف الى الدول النامية ويمتد نشاط البرنامج ليشمل كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وقد نفذ البرنامج آلاف المشروعات فى كافة المجالات الزراعية والتعدينية والصناعية والنقل والمواصلات والطاقة والاسكان والبناء والتجارة والسياحة والصحة وتنمية البيئة والتعليم والتدريب والتخطيط الاقتصادى والتنمية الاجتماعية والادارة العامة .

وتقدم مساعدات برنامج الامم المتحدة للتنمية بناء على طلب الحكومات فقط بعا لأولويات احتياجاتها ولذا تعد هذه المساعدات جزء من خطط التنمية القومية الشاملة او جهود التنمية الاقليمية . وتتولى تنفيذ المشروعات التي يتم الموافقة عليها من هيئات الأمم المتحدة ذاتها مثل مكتب التعاون الفني والمكتب المختص بالتخطيط الاقتصادى ومسح الموارد او الوكالات المتخصصه للامم المتحدة وتكون الوكالات المساهمة والمنفذة مسئولة باستمرار عن الاشراف والتنفيذ . بينما يقوم برنامج الامم المتحدة للتنمية بتقديم تقارير منتظمه عن نشاطه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحده الذى يقوم بدوره برفع تقارير الى الجمعية العامه وهى السلطه العليا التى تملك حق اقتراح التعديلات فيما يتعلق بمساعدات التنميه تحت هذا البرنامج .

وبنهايه عام ١٩٧٢ كان مجلس ادارة البرنامج قد أقر ١٫٣٦٣ مشروعا كبيرا بالاضافه الى الآلاف من مشروعات المعونة الفنية الاصغر حجما . ويقدر اجمالى نفقات هذه المشروعات عند استكمالها بحوالى ٣٥٠٠ مليون دولار تساهم الدول النامية ذاتها باكثر من نصفها . وقد ساهم البرنامج فى توفير اكثر من ٣٠ الف خبير ومستشار من مختلف الدول للعمل بمشروعاتها، كما قدم حوالى ٦٠ الف منحه لمواطنى الدول النامية .

ويمول البرنامج عن طريق التبرعات الاختيارية المقدمة من اكثر من ١٢٥ دوله من الدول الغنية والفقيرة على السواء .

وبهدف رفع كفاءة المعونة التى يقدمها البرنامج ولزيادة فعاليتها وافق مجلس محافظى البرنامج فى يونيو ١٩٧٠ (بعد دراسة تقرير جاكسون عن تقييم البرنامج) على تعديل نظام المعونة التى يوفرها البرنامج . واعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة فعلا النظام الجديد المعدل فى ١١ ديسمبر عام ١٩٧٠ .

ويقوم النظام الجديد الذى بدأ تطبيقه منذ أول يناير سنة ١٩٧٢ على اساس وضع برنامج معونة لكل دولة مستفيدة لفترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات . وتقدر هذه المعونة فى ضوء اهداف ومستلزمات تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة المعنية وفى ضوء امكانياتها واحتياجاتها الاجمالية من العون المالى والفنى الخارجى ، على ان تستعمل هذه المخصصات فعلا فى تمويل مشروعات التنمية المدرجة بالخطة .

٦ ــ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : UNCTAD

وفى نفس الفترة ــ اواخر الخمسينيات واوائل الستينيات ــ تكتلت الدول النامية فيما بينها وعقدت عدة اجتماعات كان من اهمها مؤتمر الدول النامية بالقاهرة الذى عقد فى يوليو ١٩٦٢ ونتج عن تلك الاجتماعات تولد فكرة المسئولية الدولية عن التنمية الاقتصادية وضرورة التكافل والتعاون العالمى

فى هذا المجال . وفى الربع الثانى من ١٩٦٤ عقد أول مؤتمر على المستوى الدولى — يجمع بين الدول النامية والمتقدمة على السواء — لبحث مشاكل التنمية وكان هذا أول مؤتمر للتجارة والتنمية . وفى ديسمبر ١٩٦٤ اقيم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كجهاز دائم من اجهزة الجمعية العامة ويهدف المؤتمر الى تشجيع التجارة الدولية باعتبارها عامل اساسى للنهوض بالتنمية الاقتصادية ، كما يهيء المؤتمر فرص التفاوض بين الدول من اجل ابرام اتفاقات تجارية متعددة الاطراف ، مع الاهتمام بتنسيق السياسات والاجراءات الحكومية فى ميدان التجارة الدولية ومشكلات التنمية المرتبطة بها ويشمل عمل المؤتمر دراسة طريق زيادة تدفقات الموارد المالية الى الدول النامية .

ومن أهداف المؤتمر الرئيسية ضمان أسعار مجزية وعادلة وثابتة للمنتجات الاولية للدول النامية وتحسين سبل وصول هذه السلع الى الأسواق الخارجية ، وكذلك العمل على زيادة صادرات هذه الدول من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة .

وقد عقد المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية فى نيودلهى فى فبراير / مارس ١٩٦٨ ، وكان من اهم قراراته مطالبة الدول المتقدمة بان تقوم بمنح الدول النامية مساعدات فى حدود ما نسبته ١ ٪ من اجمالى الناتج القومى بها ، كما اقر المؤتمر مطالبة الدول المتقدمة بمنح معاملة تفضيلية غير تمييزية لصادرات الدول النامية من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة . واتخذ المؤتمر ايضا عدة قرارات بشأن التجارة بين دول الشرق والغرب وكذلك بعدد أسعار الشحن والتجارة البحرية .

وقد نتج عن هذه القرارات ان اتخذت دول السوق الاوروبية المشتركة المبادرة فى مجال التفضيلات الجمركية للدول النامية ، وذلك بتطبيقها نظام المعاملة التفضيلية الذى بدأ تنفيذه اعتبارا من اول يوليو ١٩٧١ ، بالنسبة لمعظم صادرات الدول النامية من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة وتبعتها فيما بعد النرويج واليابان .

كما تجلت ايضا فى السنوات الاخيرة سياسة تنشيط كبيرة لأوجه التبادل التجارى بين دول الشرق والغرب وشهد عام ١٩٧٢ اتفاقات تجارية ضخمة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

وبالنسبة للمؤتمر الثالث الذى انعقد فى مايو ١٩٧٢ بسنتياجو فقد لوحظ ازدحام جدول اعماله بالعديد من الموضوعات التى اثرت على قوة القرارات التى اتخذها خاصة مع استمرار معارضة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية للكثير من مطالب الدول النامية . الا ان المؤتمر سجل تقاعس هذه الدول عن تحقيق هدف الـ ١ ٪ الذى أقره المؤتمر الثانى وطالب الدول المتقدمة بتحقيقه فى موعد لا يتجاوز نهاية ١٩٧٢ مع زيادة نسبة المساعدات الحكومية الى الدول النامية . وعدم زيادة سعر الفائدة على المعونات عن

٢٪ واطالة فترة السداد الى ٢٥ — ٤٠ عاما وكذا اطالة فترة السماح لتتراوح بين ٧ — ١٠ أعوام . ودعى المؤتمر الى تيسير شروط الاقتراض من المنظمات الدولية وتوسيع نطاقها . وقد اتخذت الدول النامية قرارا بأغلبيتها فقط دون موافقة الدول المتقدمة لاعادة جدولة ديونها الخارجية واجراء تأجيل سداد الاقساط فى حالة تعرضها لمصاعب مالية . ووافق المؤتمر على ضرورة اشتراك الدول النامية فى اتخاذ أية قرارات تتعلق باصلاح نظام النقد الدولى فى المستقبل وربطه بمشاكل التجارة الدولية مع المطالبة بزيادة دور حقوق السحب الخاصة وتخصيص جزء منها لعمليات التنمية . وقد استجاب المؤتمر لمطالب الدول النامية باشراكها فى المفاوضات التجارية القائمة لتبادل التخفيضات الجمركية مع تكوين لجنة لمتابعة توسيع نطاق النظام العام للمزايا الجمركية . كما أصدر المؤتمر قرارا بأن يتولى سكرتيره العام متابعة الجهود المبذولة لنزع السلاح من حيث علاقتها بالتنمية الاقتصادية . وأخيرا فقد أصدر قرارا يتعلق بالآثار الاقتصادية لاغلاق قناة السويس فطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

ورغم الضعف العام الذى اتسمت به قرارات هذا المؤتمر ، الا انه ساعد على ترميز الانظار على المشاكل الحالية للدول النامية والى ضرورة اشراك هذه الدول عند اتخاذ القرارات النقدية والتجارية الدولية التى لها تأثير مباشر على اقتصادياتها .

٧ — منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية : UNIDO

ومن منظمات الامم المتحدة التى انشئت كانعكاس لتطور التفكير العالمى فى التنمية الاقتصادية منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

وقد انشئت بموجب قرار الجمعية العامة فى ١٩٦٦ بهدف النهوض بالتنمية الصناعية فى الدول النامية .

٨ — برنامج الغذاء العالمى :

كما أنشىء فى عام ١٩٦٣ برنامج الغذاء العالمى الذى يعمل بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ويسعى الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق منح المعونات فى شكل مواد غذائية . وهو يستخدم فى ذلك فائض الانتاج الزراعى وما يحصل عليه من مواد غذائية وأموال وخدمات على سبيل الهبة لمقابلة جزء من الأجور النقدية للعاملين فى مشروعات التنمية او فى حالة النقص الطارىء الناجم عن الفيضان والكوارث المختلفة وقد زاد ما خصصه هذا البرنامج من معونات منذ انشائه على الالف مليون دولار .

٩ — الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ومقرها جنيف :

وقد بدأت هذه الاتفاقية فى التنفيذ الفعلى فى أول يناير ١٩٤٨ ، وهى تهدف الى تنظيم التبادل التجارى الدولى وتخفيض الرسوم الجمركية والتشاور

الدولى فى المسائل التجارية ، وتولى الاتفاقية اهتماما بشرط الدولة الاولى بالرعاية والاقلال من الحواجز الجمركية ، عن طريق المفاوضات متعددة الاطراف الخاصة بالتعريفة التى تعتبر جداولها ملزمة للجميع لانها جزء مكمل للاتفاقية ، ورغم ان الاتفاقية لا تجيز من حيث المبدأ فرض قيود كميه على الواردات الا انه توجد بعض الاستثناءات خاصة عند وجود مصاعب تتعلق بموازين المدفوعات .

وقد انشىء المركز الدولى للتجارة فى عام ١٩٦٤ (فى نطاق سكرتاريه الاتفاقية) بهدف تزويد البلدان النامية بمعلومات عن اسواق التصدير ومعاونتها على تنميه وسائل تشجيع صادراتها وتدريب العاملين اللازمين لهذا الغرض . وقد عقدت الدول المنضمة الى الاتفاقية ستة مؤتمرات رئيسية (كان آخرها دورة كيندى ٦٤/٦٧) نتج عنها تخفيض أو تثبيت التعريفه الجمركيه بالنسبة لعشرات الآلاف من السلع التى يتم تبادلها عالميا .

ننتقل الآن الى التعريف بنشاط بعض هيئات ووكالات الامم المتحدة فى جمهورية مصر . وقبل ان ابدأ العرض لود أن اشير الى لن مدى اتساع هذا النشاط وشموله وتأثيره على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية جدير بالتعريف اذ لا يلم بمداه الا الاقلية القليلة المتصله اتصال مباشر بهذا النشاط .

وأبرز ما تتضح له هذه الصورة الاتساع والشمول فى تعاون الجمهوريه مع الصندوق الخاص وخليفته برنامج الأمم المتحدة للتنمية . وقد سبق أن اشرنا فى مجال آخر الى الفلسفة التى يقوم عليها هذا البرنامج .

ويتضح من الجداول المرفقة جليا اتساع رقعة التعاون فمنذ انشاء الصندوق الخاص فى ١٩٥٩ تعاون الصندوق ثم خلفه برنامج الامم المتحدة للتنمية مع الحكومة فى حوالى ٣٥ مشروعا بلغت تكلفتها الكلية حوالى ٧٢ مليون دولار اعتمد مجلس محافظى البرنامج من الامم المتحدة لها حوالى ٢٦ مليون دولار والتى تساهم به الحكومة بالعملة المحلية ، والواقع أن العبرة هنا ليست فقط بعدد المشروعات ولا بقيمة المساهمة ولكن بمدى شمول هذه المشروعات بحيث تكاد تمتد الى كافة القطاعات من صناعة وزراعة وكهرباء ومواصلات وخلافه كما انها ذات أثر بعيد فى تنمية الموارد البشرية والمادية حيث تعنى عناية كبيرة بتدريب الفنيين والمشرفين والمدربين كما تنقل اليهم بقدر الامكان التكنولوجيا الحديثه مع تطوراتها السريعة وهو أمر هام للتقدم والنمو .

وبعد اعادة تنظيم اجهزة برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتطويرها تم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على برنامج للتعاون للسنوات الخمس ١٩٧٧/٧٣ (واقع الأمر أن البرنامج يهدف اساسا على التعاون مع الحكومة على أساس الخطة العشرية للتنمية ولكن رؤى أن دقة التقدير تقتضى البدء بالسنوات الخمس

الآن . ولا شك ان مدى شمول هذا البرنامج وتعدد المشروعات المدرجة فيه يعكس بدوره ذى بدء مدى الشوط الذى قطعته البلاد فى التقدم ورسوخ اقدامها فى طريق النمو كما يوضح الرغبة الاكيدة من جانب الأمم المتحدة فى التوسع فى التعاون معنا حتى اصبحت مصر من الدول الأولى فى مدى الاستفادة من برامج الأمم المتحدة فان البرنامج الذى تم الاتفاق عليه يشمل ١٣٢ مشروعا تندرج تحت عشر قطاعات تكاد تشمل كافة مجالات النمو الاقتصادى والاجتماعى وهى الزراعة والرى والصرف والصناعة والتعدين والبترول والكهرباء والنقل والمواصلات والتجارة والمال والاسكان والتشييد والمرافق العامة والتعليم والخدمات العلمية والخدمات الصحية وخدمات أخرى . وتقدر قيمة مساهمة برنامج الأمم المتحدة فى هذه المشروعات بحوالى ٣٢ مليون دولار بالعملة الأجنبية فى حين تساهم الحكومة فى هذه المشروعات بحوالى ٣٠ مليون جنيه بالعملة المحلية .

وبالاضافة الى العمليات التى يقوم بها برنامج الأمم المتحدة لتنمية تنسيق الوكالات والمنظمات الأخرى مع الحكومة فى مشروعات عديدة بما قيمته حوالى ٨١ مليون دولار بالعملات الأجنبية وذلك فى السنوات الخمس ١٩٧٧/٧٣ واهم المساهمات عموما تأتى من برنامج الغذاء العالمى World Food Program وهو كما سبق بيانه برنامج يتم بالاشتراك مع مؤسسة الأغذية والزراعة ويهدف الى اتاحة بعض المواد التموينية الأساسية للعاملين فى مشروعات التنمية الاقتصادية وكذلك للطلبة فى بعض مراحل التعليم ومن المقدر أن تبلغ قيمة مساهمة هذا البرنامج حوالى ٦٦٫٥ مليون دولار فى الفترة المذكورة هذا بينما بلغت مساهمات برنامج الغذاء العالمى فى مصر — عن طريق المشاركة مع هيئة الأغذية والزراعة — حتى نهاية ١٩٧١ حوالى ١٠٣ مليون دولار وزعت على العاملين فى ١١٧ مشروعا من مشاريع التنمية الزراعية وغيرها وتتمثل فى مواد غذائية تقدم كجزء من مرتبات العاملين فى هذه المشروعات وكذلك المستوطنين الجدد وبذلك يمكن استخدام هذا الجزء من الأموال الحكومية الذى كان مخصصا للاجور فى تدعيم المشروعات والتوسع فيها .

— ساعد البرنامج فى عمليات توطين البدو الرحل فى منطقة الساحل الشمالى الغربى حيث قدم فى ٣ سنوات (بدأت فى يناير ١٩٦٤) سلعا غذائية حيوانية استفاد منها ٢٠ الف من البدو وحوالى ٥٠ الف رأس من الأغنام .

— قدم البرنامج معونات غذائية للعاملين بمشروعات تحويل أراضى رى الحياض بالوجه القبلى الى الرى الدائم ، كما ساعد الدولة على تدعيم مشروعات الصرف المغطى فى الدلتا ، كما اعتمد البرنامج تقديم ٢٫٤ مليون دولار قيمة معونات غذائية لتدعيم مشروع انقاذ معبد فيله الذى يتوقع أن يبدأ تنفيذه قريبا .

— وبالنسبة لمشروعات استصلاح واستيطان الأراضى الجديدة فى منطقة السد العالى فتبلغ المعونة الغذائية المقدمة حوالى ٥٤ مليون دولار لمدة

خمس سنوات يستفيد منها ٢٧ الف عائلة من المستوطنين الجدد ابتداء من عام ١٩٧٠ ليصل رقمهم فى عام ١٩٧٤ الى ٤٠ الف عائلة ، بالاضافة الى ٨٢ الف عامل فى عمليات الاستصلاح ليصل عددهم فى عام ١٩٧٤ الى ١٢٢ الف عامل . وتبلغ جملة الاموال التى وفرتها الدوله فى هذا المشروع حوالى ٣٨ مليون دولار تستخدم فى تنمية هذه المجتمعات ومشروعات الاسكان فيهـــا .

ــ كما قدم البرنامج معونات غذائية للمهجرين نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧ وكذا الى المزارعين الذين اعيد توطينهم بمنطقه ابيس عام ١٩٦٩ لفرق اراضيهم[1] .

منظمة الزراعة والاغذية :

وقد كانت مصر من اولى الدول المشتركة فى منظمة الزراعة والاغذية فى عام ١٩٤٥ ، وقد استفادت من المشروعات العامة للمنظمه فى منطقـــة الشرق الادنى بالاضافة الى مساهمة المنظمه فى تنفيذ عديد من المشروعات فى مصر ذاتهـــا .

ففى عام ١٩٥٤ عقدت المنظمة بالقـــاهرة بالمركز التدريبى عن التقييم المـــالى والاقتصادى لمشروعات التنمية ، واشتركت مصر فى عمل التعدادات الزراعية تحت رعاية المنظمة فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ .

وقدمت المنظمة المعونة لمصر وغيرها من دول الشرق الادنى لتطوير التجارب والبحوث الحقلية ، كما حصلت مصر على مساعدة خبراء المنظمـــة لادخال اساليب المعاينة العلمية مقرونة بالقياسات الموضوعية لتحسين دقة التقديرات الجارية للانتاج المحصولى والحيوانى .

وساعدت المنظمة فى ادخال الأصناف المحسنة من الذرة والقمح والشعير فى مصر ، واستفادت مصر من البحوث التى تمت تحت اشراف المنظمـــة لاستنباط تقاوى محسنة من الأرز ولا سيما اليابانى والهندى منها .

كما دعت المنظمة الى عقد اجتماع فى القاهرة لبحث مشكلات انتـــاج وتسويق المحاصيل البستانية فى الشرق الادنى نظرا لمـــا تحققه من عائد مرتفع . وقد تضمنت الدراسات التى اجرتها المنظمة مشكلات انتاج الموالح فى الشرق الادنى وشمال افريقا ، واخذت المنظمة على عاتقها العمل على ابرام الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كوسيلة لتوحيد الجهود الدولية فى هذا المجال وقد انضمت مصر لهذه الاتفاقية . وتعاونت مصر مع المنظمة فى اقامة اول معمل مركزى لابادة الآفات الزراعية فى المنطقة . واعـــدت المنظمة مشروعا اقليميـــا لمكافحة الجراد الصحراوى انضمت اليـــه مصر واستمر لمدة سبع سنوات انتهت فى عام ١٩٦٧ . واهتمت المنظمة بتنمية

(١) المصدر : برنامج الامم المتحدة للتنمية فى الجمهورية العربية المتحدة

الانتاج الحيوانى فساعدت على تطوير برامج التلقيح الصناعى فى مصر . كما قدمت المعاونة فى انشاء مصنع لتجهيز الالبان بمعونة اليونسيف U.N.I.C.E.F. فى مصر . وساهمت فى تنفيذ مشروع لتحسين المراعى وادارتها وانتاج مواد العلف لعدد من دول الاقليم منها مصر . وعاونت مصر فى انتاج اللقاحات الخاصة بمقاومة وباء طاعون الخيل وانشاء وحدة بحوث تختص بالطاعون البقرى ولمراض الجهاز التناسلى التى ينظمها الفراد تحت اشراف معهد الشرق الادنى للصحة الحيوانية . وعاونت المنظمة فى تنمية المصايد الداخلية وزراعة الاسماك وادخال اصناف جديدة منها . وقدمت لمصر المعونة لاقامة المطابع وعمل الوجبات فى معسكرات العمال الموسميين التى تقام ضمن برامج التوطين . واشتركت المنظمة مع صندوق الاطفال ومنظمة الصحة العالمية فى استنباط خليط مسحوق السوبرامين الذى يتميز بقيمته الغذائية العالية ويتولى صندوق الأمم المتحدة للطفولة U.N.I.C.E.F. تزويد مصر بالمساعدات الفنية والاجهزة والمعدات اللازمة لانتاج السوبرامين كما وافقت المنظمة على المساهمة فى مشروع انتاج هذا الغذاء الجديد بنحو مليون دولار وقامت المنظمة ايضا بدراسات عن وضع التعليم والتدريب الزراعى فى مصر .

واشتركت فى تنفيذ برنامج الاغذية العالمى الذى يهدف الى مواجهة طوارىء الغذية والمساعدة فى تنفيذ برامج التغذية الخاصة . وقد بلغ عدد مشروعات البرنامج العالمى للأغذية فى مصر حتى نهاية عام ١٩٧١ ، ١١٧ مشروعا بلغت قيمتها ١٠٢ر٦ مليون دولار بالاضافة الى عمليات الاغاثة التى بلغت قيمتها ٥٣٧ر٨ الف دولار(١) .

وننتقل الى مجموعة الوكالات المتخصصة — المالية او التمويلية — ونبدأ بذلك مجموعة البنك الدولى للانشاء والتعمير ومؤسساته وصندوق النقد الدولى .

على النطاق الدولى نجد ان مجموعة القروض التى قدمها البنك الدولى للانشاء والتعمير منذ بدء نشاطه حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٢ بلغ ٨٥١ قرضا قيمتها ١٨ر٣ مليون دولار كما قدمت هيئة التنمية الدولية IDA ٣١٤ قرضا قيمتها ٤ر٣ مليون دولار واسهمت مؤسسة التمويل الدولية فى ١٨٤ مشروعا بلغت قيمة استثماراتها فيها ٦٩٣ر٨ مليون دولار .

وقد سبق أن تناولنا بالبحث علاقات الجمهورية مع البنك الدولى ومؤسساته فى محاضرة القيت فى جمعية الاقتصاد والتشريع عام ١٩٧٠ كما شرحنا فى تلك المناسبة الدور الذى يلعبه البنك فى الدول النامية وتطور هذا الدور من الاهتمام بتعمير البلاد التى خربتها الحرب الثانية الى الاهتمام بالتنمية فى البلاد النامية ولكن يهمنا هنا أن نشير باختصار الى ان البنك

---

١ المصدر : منظمة الاغذية والزراعة فى الشرق الادنى ، ٢٥ عاما من العمل الدولى فى خدمة الزراعة .

الدولى وهيئة التنمية الدولية قد تزايد اهتمامهما بالمشاركة فى جهود التنمية فى جمهورية مصر فى السنوات الاخيرة .

فمنذ بداية نشاط البنك الدولى للانشاء والتعمير سنة ١٩٥٠ حصلت مصر على قرض واحد هو قرض تحسين قناة السويس سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٥٦٫٥ مليون دولار وقد تصاعد التعاون مع مجموعة البنك الدولى للانشاء والتعمير فى السنتين الاخيرتين فتم عقد قرض لتمويل مشروع الصرف المغطى مع هيئة التنمية الدولية بمبلغ ٢٦ مليون دولار فى ١٩٧٠ وعقد قرض آخر فى سنة ١٩٧١ للمشاركة فى تمويل المشروعات الخاصة بالسكك الحديدية فى حدود مبلغ ٣٠ مليون دولار وحتى الآن لم تسهم مؤسسة التمويل الدولية فى اى مشروعات بجمهورية مصر . وبذلك يصل اجمالى القروض التى تم عقدها مع مجموعة البنك الدولى للانشاء والتعمير الى ١١٢٫٥ مليون دولار . والجدول التالى يبين ما حصلت عليه مصر من قروض بالمقارنة بمجموع قروض المجموعة(١) .

(بملايين الدولارات الامريكية)

	قروض البنك		قروض هيئة التنمية الدولية		المجموع		استثمارات مؤسسة التمويل الدولية	
	عدد	القيمة	عدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
مصر	١	٥٦٫٥	٢	٥٦٫٠	٣	١١٢٫٥	—	—
العالم	٨٥١	١٨٢٨٤٫٣	٣١٤	٤٤٠٦٫٠	١١٦٥	٢٢٦٩٠٫٣	١٨٤	٦٩٣٫٨

وكما سبق أن ذكرنا فان اهتمام البنك الدولى ومجموعته بالمشاركة فى جهود التنمية فى مصر قد ازداد مؤخرا . لذلك فان خبراء البنك يقومون حاليا بدراسة عدد من المشروعات بالجمهورية لتحديد ما يصلح منها للتمويل من البنك ومؤسساته .

وقد انتهت اللجان الفنية بالبنك من اعداد التقارير النهائية لمشروع الصرف المغطى بالصعيد وينتظر أن تتم المفاوضات فى اوائل عام ١٩٧٣ على تقديم قرض لجمهورية مصر العربية لتنفيذ المشروع المذكور .

---

(١) المصدر :

World Bank, IDA Annual Report, 1972.
International Finance Corporation, Annual Report, 1972.
International Monetary Fund, Finance & Development No. 4, 1971, No. 3, 1972.

وتقوم حاليا بعثة من البنك الدولى باعداد التقارير النهائية للمشروع الذى يمنح بمقتضاه بنك الاسكندرية تسهيل ائتمانى من هيئة التنميه الدوليه لتمويل قطاع الصناعة . والتسهيل المذكور سوف يقدم لعملاء بنك الاسكندريه بالعملات الحرة وينم سداده على آجال تصل الى ١٥ سنة وذلك طبعا للغرض الذى يستخدم فيه القرض .

كما يقوم ايضا بعثة من البنك بدراسة الوضع فى شركات المحالج فى جمهورية مصر العربية . وينتظر ان يقدم البنك قرضا لمصر لتجديد جميع المحالج التى تعمل فى البلاد والتى مضى عليها آجال طويلة دون اجراء اى تعديلات بهـا . هذا بالاضافه الى انشاء عدة محالج جديدة يحتاج اليها القطاع حاليا . وينتظر أن تنتهى الدراسات الخاصة بهذا المشروع خلال النصف الاول من عام ١٩٧٣ .

ولما كانت مشروعات تنظيم الأسرة فى جمهورية مصر العربيـة تحظى باهتمام رئيسى من الجهات المسئولة بالبلاد فقد تم بحث امكانية الحصول على قرض من البنك فى هذا الشأن وقد انتهت بعثـات البنك من دراسة مشروعات تنظيم الأسرة فى مصر ويجرى حاليا النظر فى تقديم قروض من البنك لتنفيذ جانب من تلك المشروعات .

مشروعات اخـرى :

هذا وتقوم بعثه من خبراء البنك حاليا بدراسة امكانيات انشاء صناعات صغيرة فى الريف المصرى وامكانيات التوسع فى انتاج البلاد من الدواجن وينتظر أن تزور مصر فى اوائل عام ١٩٧٣ بعثة صناعية من خبراء البنك الدولى وستقوم البعثـة بدراسة تفصيلية لبعض القطاعات الصـناعية — كقطاع الغزل والنسيج وقطاع الأسمدة وقطاع البتروكيماويات — وفى مجال السياحه تم الاتفاق على حضور بعثة من خبراء البنك فى يناير القادم للاسلاع على النشاط السياحى بالبلاد توطئة لقيـام تعاون مع البنك فى مجـالات السـياحة .

وبالنسبة لعلاقة الجمهورية بصندوق النقد الدولى فقد كانت دائما علاقة تعاون وطيد مستمر . ففى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ انضمت جمهورية مصر العربية الى عضوية صندوق النقد الدولى بحصة قدرها ٤٫٥ مليون دولار امريكى . وقد زيدت هذه الحصـة عـدة مرات بحيث كانت على النحو التـالى :

فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٨ أصبحت الحصة	٦٠ مليون دولار
فى ١٢ ابريل سنة ١٩٦٠ أصبحت الحصة	٩٠ مليون دولار
فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٢ أصبحت الحصة	١٢٠ مليون دولار
فى ٥ ابريل سنة ١٩٦٦ أصبحت الحصة	١٥٠ مليون دولار
وفى سـنة ١٩٧٠ أصبحت الحصة	١٨٨ مليون دولار

وقد استفادت مصر من مختلف أنواع التسهيلات التى يقدمها الصندوق سواء فى ذلك السحب على شريحة الذهب أو السحب فى اطار برامج التثبيت النقدى والاقتصادى أو من التسهيلات التى يتيحها الصندوق فى اطار التمويل التعويضى الخاص بالتسويق عن النقص فى حصيلة الصادرات نتيجة لأسباب طارئة خارجة عن ارادة الدولـــة .

والجدول التالى يبين مسحوبات الجمهورية من الصندوق . ويتضح من الجدول أن ما تم شراؤه من الصندوق قد بلغ ٣٢٦٫٢ مليون دولار تم أعاده شراء أغلبها ، أى سدادها للصندوق ، طبقا للبرامج الزمنية المتفق عليها مع الصـــندوق .

رقم	تاريخ العملية	المبالغ المشتراة (بالمليون دولار)	
١	١٩٤٩/ ٤/ ٦	٣٫٠	
٢	١٩٥٦/ ٩/٢٦	١٥٫٠	
٣	١٩٥٧/ ٢/٢٦	١٥٫٠	
٤	١٩٦٠/ ٤/٢١	٧٫٥	
٥	١٩٦٠/ ١٢/٢٠	٢٧٫٣	
٦	١٩٦١/ ٧/٢٨	١٠٫٠	
٧	١٩٦٢/ ١/ ٩	٢٢٫٤	
٨	١٩٦٢/ ٣/١٣	٧٫٥	
٩	١٩٦٢/ ٥/١٦	٢٠٫٠	برنامج الدعم الأول ٤٢٫٥ مليون دولار
١٠	١٩٦٢/ ٩/ ٧	١٠٫٠	
١١	١٩٦٢/ ١١/١٥	٧٫٥	
١٢	١٩٦٣/ ٢/١٤	٥٫٠	
١٣	١٩٦٣/١٠/١٥	١٦٫٠	تمويل تعويضى
١٤	١٩٦٤/ ٦/٢٤	٢٠٫٠	برنامج الدعم الثانى ٤٠ مليون دولار
١٥	١٩٦٤/ ٨/١٤	٥٫٠	
١٦	١٩٦٥/ ٢/١٦	١٠٫٠	
١٧	١٩٦٥/ ٤/ ٩	٥٫٠	
١٨	١٩٦٦/ ٣/٢٠	٧٫٥	لسداد الزيادة الأخيرة فى الحصة برنامج الدعم الثالث لمواجهة الأحوال الطارئة تمويل تعويضى
١٩	١٩٦٨/ ٢/٢٠	٤٠٫٠	
٢٠	١٩٦٨/ ٣/٢٠	٢٣٫٠	
٢١	١٩٧٠/ ٦/٢٤	١٧٫٥	
٢٢	١٩٧١/ ٩/١٧	٣٢٫٠	
		٣٢٦٫٢	

مساهمة برنامج التنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة فى مشروعات الصندوق الخاص

إسم المشروع	تاريخ موافقة مجلس المحافظين		اعتمادات مجلس المحافظين دولار	مساهمة الحكومة دولار	الإجمالى دولار
مشروع تجريبى لصرف الأراضى لزراعية	مايو	١٩٥٩	٣٦٥,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٦٥,٠٠٠
مسح التربة باستخدام الصور الجوية*	مايو	١٩٥٩	٣٢٧,٥٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٨٢٧,٥٠٠
معهد تدريب الطيران المدنى*	مايو	١٩٦٠	١,٠٦٣,٤٠٠	٧٩٧,١٠٠	١,٨٦٠,٥٠٠
معمل أبحاث القطن*	ديسمبر	١٩٦٠	٦٨٧,٣٠٠	٧٧٨,٠٠٠	١,٤٦٥,٣٠٠
معهد الصحة الحيوانية*	ديسمبر	١٩٦٠	٦٦٨,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠	١,٠٠٥,٠٠٠
معهد الصحة الحيوانية (المرحلة الثانية)	يناير	١٩٦٨	٩٦١,٤٠٠	٦٥٤,٠٠٠	١,٦١٥,٤٠٠
معهد التدريب المهنى*	ديسمبر	١٩٦٠	٧٩٩,٢٥٠	٥٥٩,٠٠٠	١,٣٥٨,٢٥٠
المعمل القومى للمقاييس والمعايرة	مايو	١٩٦١	٩٧٣,٧٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٩٧٣,٧٠٠
المعمل المركزى للمبيدات الزراعية	مايو	١٩٦١	٦١٦,٠٠٠	٣٧٠,٠٠٠	٩٨٦,٠٠٠
معهد الصناعات الصغيرة	يناير	١٩٦٢	٦٠٠,٦٠٠	٦٩٨,٠٠٠	١,٢٩٨,٦٠٠
معهد الصناعات الصغيرة (المرحلة الثانية)	يناير	١٩٦٨	٥٤٤,٦٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	٢,٢٤٤,٦٠٠
معهد المنصورة الفنى للتعليم العالى	مايو	١٩٦٢	١,٧٥٦,٤٠٠	٣,١١٤,٠٠٠	٤,٨٧٠,٤٠٠
معهد بحوث الخضر وإنتاج البذور	يناير	١٩٦٣	٥٥١,٩٠٠	٦١٨,٠٠٠	١,١٦٩,٩٠٠
بحوث ما قبل الإستثمار الساحل الشمالى الغربى	يونيه	١٩٦٣	٩٤٨,٥٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	٢,٠٩٨,٥٠٠
معهد الأرصاد الجوية التدريب والبحث	يناير	١٩٦٤	٤٢١,٩٠٠	١,٤٠٢,٠٠٠	١,٨٢٣,٩٠٠
معهد السكك الحديدية التدريب المهنى	يونيه	١٩٦٤	٩٨٨,٦٠٠	٧,٠٦٥,٠٠٠	٨,٠٥٣,٦٠٠
معهد البترول والتعدين	يناير	١٩٦٥	٩٦٨,٣٠٠	١,٢٨٨,٠٠٠	٢,٢٥٦,٣٠٠
مشروع تقييم الثروة المعدنية فى إقليم أسوان	يونيه	١٩٦٥	١,٧٩٥,٨٠٠	١,٧٨٨,٠٠٠	٣,٥٨٣,٨٠٠

مركز تنمية بحيرة ناصر	يناير	١٩٦٦	١,٧٢٢,٧٠٠	٩٤٦,٠٠٠	٢,٦٦٨,٧٠٠
معهد القوى الكهربائية للتدريب	يوليه	١٩٦٦	٧٦٧,٩٠٠	١,٣٣٥,٠٠٠	٢,١٠٢,٩٠٠
مركز تنمية التصميمات الصناعية والهندسية	يناير	١٩٦٧	١,٠٣٥,١٠٠	١,٢٢٤,٠٠٠	٢,٢٥٩,١٠٠
مصنع إنتاج المبيدات	يناير	١٩٦٨	١,٠٥٣,٦٠٠	١,٢٥٣,٠٠٠	٢,٣٠٦,٦٠٠
معهد الأمن الصناعي	يناير	١٩٦٧	٧٩٦,٠٠٠	٢,٦٩٠,٠٠٠	٣,٤٨٦,٠٠٠
مشروع تنمية إنتاجية الخامات الزراعية	يوليه	١٩٦٨	٢٧٤,٧٠٠	٧٠,٠٠٠	٣٤٤,٧٠٠
مشروع تربية الحيوان للبحوث والتدريب	يوليه	١٩٦٨	٩٩٢,٠٠٠	١,٢٦٩,٠٠٠	٢,٢٦١,٠٠٠
مركز الرقابة الإنتاجية للغزل بالإسكندرية	يوليه	١٩٦٩	٧٤٥,٤٠٠	٨٠٠,٠٠٠	١,٥٤٥,٤٠٠
المعهد الفني للمواصلات السلكية واللاسلكية	يوليه	١٩٦٩	٩٥٢,٢٠٠	٢,٦٥١,٠٠٠	٣,٦٠٣,٢٠٠
مشروع تنمية التصميمات في الأراضي المستصلحة على مياه المشروع العالي	يناير	١٩٧٠	٩٧٤,٠٠٠	٩٣١,٧٠٠	١,٩٠٥,٧٠٠
مشروع دراسات حماية الشواطئ	يناير	١٩٧٠	٩٩٢,٦٠٠	١,١٠٣,٠٠٠	٢,٠٩٥,٦٠٠
مركز التصميمات للصرافة للبحوث والتنمية	يناير	١٩٧٠	٤٦٣,٧٠٠	٣,٣٧٠,٠٠٠	٣,٨٣٣,٧٠٠
المجموع الكلي بالدولار			٢٥,٨٠٨,٠٥٠	٤٥,٤٦٠,٨٠٠	٧١,٢٦٨,٨٥٠

* انتهاء بعونة الصادوق للمشاريع .
* المساهمة النقدية للحكومة في المصروفات المحلية وتمثل ١٥ في المائة من جملة تكلفة الخبراء الاجانب . وتدرجة ضمن اعتمادات مجلس المحافظين وليست ضمن مساهمة الحكومة .

المصدر : برنامج التنمية التابع لهيئة الامم المتحدة في مصر ، اليوبيل الذهبي ١٩٤٥ — ١٩٧٠ شركاء في التقدم الاقتصادي .

جمهورية مصر العربية وحقوق السحب الخاصة :

فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٨ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٨ بالموافقة على التعديلات التى ادخلت على اتفاقية صندوق النقد الدولى وتتعهد جمهورية مصر بجميع الالتزامات المتعلقة بالاشتراك فى حساب « حقوق السحب الخاصة » المنصوص عليها فى اتفاقية الصندوق وفقا لقوانينها وباتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للوفاء بتلك التعهدات .

وطبقا لقرار محافظى الصندوق الصادر فى ٣ اكتوبر سنة ١٩٦٩ فقد خصص لجمهورية مصر ٧٤ر٤ مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة عن الفترة الاساسية الأولى التى تبدأ اعتبارا من أول يناير سنه ١٩٧٠ (ولمدة ثلاث سنوات) ، ومن هذا المبلغ ٢٥ر٢ مليون وحدة للسنه الأولى من تلك الفترة (سنة ١٩٧٠) .

وفى أول يناير ١٩٧١ حصلت مصر على ٢٠ مليون وحدة جديدة هى قيمة نصيبها فى الترخيص الثانى لحقوق السحب الخاصة . كما حصلت فى أول يناير عام ١٩٧٢ على ١٩ر٩٢٨ مليون وحدة قيمة نصيبها فى الترخيص الثالث والاخير .

هذا استعراض سريع لبعض نواحى نشاط منظمات ووكالات هيئة الأمم التى تسهم بالجهد والمال فى التعاون مع الجمهوريه لرفع مستوى المعيشة وارساء قواعد التنمية الاقتصادية حتى تصل بالبلاد الى مرحلة التنمية الذاتيه Self Sustained Growth وهى المرحلة التى تنقل الدولة من حالة الدولة النامية الى مصاف الدول المتقدمة التى يمكنها بدورها أن تساعد الدول الاقل حظا على النمو .

ولكن هناك وجها آخر لهذه الصورة . فمع ما تتلقاه مصر من مساعدة من الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها فانها تسهم ايضا من جانبها فى دعم هذه المؤسسات . فكما سبق أن أوضحنا تسهم الجمهورية بحصص فى كل من مجموعة البنك الدولى ومؤسستيه وفى صندوق النقد الدولى كما تسهم فى تكاليف هيئة الأمم ذاتها بحوالى ١٣٨ الف جنيه وبرنامج التنمية للامم المتحدة بمبلغ ٢٠٠ الف جنيه مصرى ومنظمة التنمية الصناعية بمبلغ ٤٧ر٥ الف جنيه والاغذية والزراعة بمبلغ ٩١ر٢ الف جنيه . والعبرة هنا ليست بقيمة المساهمة فى المجتمع الدولى العبرة بالشعور بالمشاركة والاسهام فى الجهود الدولية بجدية واقتناع فى اطار الامكانيات المتاحة . واذا كانت المساهمات المالية التى تقدمها الجمهورية متواضعة نسبيا فانها تقدم للمجتمع الدولى — عن طريق الأمم المتحدة ومنظماتها — مساهمة هامة وفعالة ، مساهمة بأكثر العناصر قيمة ونعنى العنصر البشرى وذلك عن طريق مشاركة ابنائها الخبراء فى شتى فروع العلم والمعرفة فى مختلف برامج الأمم المتحدة فى بلاد العالم المختلفة . وللأسف ليس فى متناول يدى حاليا حصر وتصنيف لخبرائنا الذين يعملون فى هذا المجال ولكن كلنا يعلم مدى انتشار الخبراء المصريين (عن طريق الأمم المتحدة أو عن غير هذا الطريق) فى شتى بقاع الأرض ومدى الجهد الذى يبذلونه — والذى يلقى تقدير الجميع — فى سبيل تعزيز جهود دول العالم الثالث فى طريق النمو .

مخصصات برنامج الأمم المتحـــدة للتنمية
لبرنامج مساعدات ج٠ م٠ ع٠ خلال الفترة
٧٣ — ١٩٧٧ ٠

بالآلاف دولار

القطاع	مشروعات جارية في ١٩٧٢				البرنامج المقترح ١٩٧٣–١٩٧٧				القيمة الإجمالية	٪	المشروعات الاحتياطية
	مشروعات كبيرة	مشروعات صغيرة	مشروعات كبيرة	جارية صغيرة	مشروعات جديدة كبيرة	مشروعات جديدة صغيرة					
الزراعة	٢٣٤٠	٤٠	٣٥٨٥	—	٢٩٠٠	٥٠			٨٩١٥	٢٧	١٥١٨
الري والصرف	—	٨	—	—	—	٢٩			٣٧	١ر٠	٣٠٠
الصناعة والتعدين والبترول	١٣٣٩	١٨١	٥٥٩	١٠٣	٤٧٧٦	٢٢٠			٧١٧٨	٢١	٢٧٥٠
الكهرباء	١٦٩	١	٢٩	—	١٢٤	—			٣٢٣	١	٧٠
النقل والمواصلات	١٤٩٥	٣٣٠	٨٠٥	٩٨	٢٠١٨	—			٤٧٤٦	١٤	٢٨٣٣
التجارة والمال	—	—	—	—	٨٠٠	—			٨٠٠	٣	٣٧٠
الإسكان والتشييد	—	—	—	—	—	—			—	—	٤٠٠
المرافق العامة	—	—	—	—	—	—			—	—	—
التعليم والخدمات العلمية	١٥٨٥	٢٩٩	١٧٥٧	١٩٢	٢٨٦٢	١٩٠			٦٨٨٥	٢٠ر٩	٣٦٠٥
الخدمات الصحية	٤٦٥	١٧١	٨٠٥	٦٣	٧٠٠	٩٠			٢٢٩٤	٧	٢٠٠
خدمات أخرى	٦٠٨	١١٢	٦٨	٤٤	٨٠٠	١٧٢			١٨٠٤	٦	٣٥٩
المجموع	٨٠٠١	١١٤٢	٧٦٠٨	٥٠٠	١٤٩٨٠	٧٥١			٣٢٩٨٢	١٠٠	١٢٤٠٥

المصـــدر :
Arab Republic of Egypt, Country Programme Proposal for United Nations Development Programme Assistance 1973 - 1977.

تقديرات معونة البرامج المنظمة للوكالات المتخصصة والهيئات الدولية (١)
لمشروعات التنمية فى مصر المنفذة بواسطة
تلك الوكالات ١٩٧٣ — ١٩٧٧

		القيمة بالألف دولار					الإجمالى
		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٣-١٩٧٧
مساهمات هيئات دولية بخلاف							
برنامج الأمم المتحدة التنمية :	UNDP	٢٢٥٣١	٢٣٩٤٠	١٠١٢٨	٥٩٢٢	٣٨٠٠	٦٦٣٢١
برنامج الغذاء العالمى	WFP	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة لتنظيم الأسرة	UNFPA	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٥٠٠
منظمة اليونيسيف	UNICEF	٣٢٦	٣٢٦	٣٢٦	٣٢٦	٣٢٦	١٦٣٠
البرامج المنظمة منظمة الصحة العالمية	WHO	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٥٠
الوكالة الدولية لطاقة الذرية	IAEA	٤٥	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	١٩٣
المنظمة الدولية للأرصاد الجوية	WMO	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢	٦٦
منظمة التنمية الصناعية	UNIDO	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٣٠٠
برنامج الخدمات الصناعية الخاصة	SIS						
المجموع		٢٥٥٢٥,٢	٢٦٩٢٦,٢	١٣١١٤,٢	٨٩٠٨,٢	٦٧٨٦,٢	٨١٢٦٠

المصدر : United Nations Development Programme Office in Cairo.

(١) بخلاف تلك التى يوفرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

اجمالى المبالغ المدرجة فى ميزانية منظمة الصحة العالميـــة للانفاق على المشروعات الصحية بجمهورية مصر العربية ١٩٧٢ ــ ١٩٧٤

بالآلاف دولار

		١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
المبالغ المخصصة من البرنامج المنتظم للمنظمة	Regular Budget Funds	٣٢٣	٣٦٣	٣٩٥
المبالغ المخصصة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية	UNDP	٤٠٤	٤٥٤	٤٤٤
المبالغ المخصصة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن الحكومات	UNDP and Funds in Trust	٣٨	٧٤	٣٠
المبالغ المخصصة من برنامج الأمم المتحدة لتنظيم الأسرة	United Nations Fund for Population Activities	١٧٨		
المبالغ المخصصة من اليونيسيف	UNICEF	٣٣٦		

المصـــدر :

World Health Organisation, Proposed Programme and Budget Estimates 1974 for the Eastern Mediterranean Region, Alexandria, August 1972, p. 78.